صوت البحرين

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 275 ديسمبر 2005 - شوال- ذو العقدة 1426

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

العام 2005
استعادة المبادرة وانكشاف حقيقة الاستبداد الخليفي

ديسمبر هذا العام يتميز عن الاعوام الخمسة الماضية، ويقترب عما كان عليه في الثمانينات والتسعينات. فهو يطل على شعب البحرين، وقد حقق انتصارات كبيرة في نضاله المتواصل ضد العائلة الخليفية الجائرة كان تحققها امرا مستبعدا في نظر الكثيرين. ولعل أكبر الانتصارات اعتراف العالم بفشل مشروع الشيخ حمد، جملة وتفصيلا، وان موقع البحرين في مسلسل الاصلاح الديمقراطي في الشرق الاوسط قد تراجع الى دون ما كان عليه قبل ان يطرح الشيخ حمد مشروعه. فتقرير وحدة المعلومات التابع لمؤسسة "الايكونوميست" الذي صدر الشهر الماضي قدر للبحرين، على صعيد الممارسة الديمقراطية، مستوى هابطا جدا، فجاء ترتيبها 15 في الجدول الذي ضم 20 دولة، فليس تحتها سوى دول مثل السعودية وليبيا. بينما اعطيت الكويت وقطر وعمان، مستويات افضل. فلو كان هذا الترتيب قد أجري قبل عشرة أعوام، لما كان موقع البحرين فيه أكثر هبوطا. هذا التقرير يثبت ان العالم قد تجاوز التضليل الخليفي، واطلع على الواقع الذي تعيشه البلاد في ظل المشروع التخريبي للشيخ حمد، وأدرك خواء كافة الشعارات والإدعاءات التي انفقت اموال الجياع المسلوبة لترويجها. اما الانتصار الآخر فهو عودة الحراك السياسي الى الشارع البحريني، الامر الذي يؤكد انتهاء حالة التخدير التي مارستها العائلة الخليفية الظالمة، واستيقاظ الشعب مجددا بحيوية جديدة واصرار اكبر على مواجهة الاستبداد الخليفي المقيت، بكافة الوسائل السلمية المشروعة.

يمكن اعتبار العام 2005 عام الانتصارات الشعبية، وهزيمة الديكتاتورية التي ميزت الحكم الخليفي منذ احتلاله البلاد في 1783، ذلك الاحتلال الذي تسعى العائلة الخليفية لتسويقه باسم "الفتح" وهو مصطلح يتضمن اتهاما باطلا بان أبناء البحرين لم يكونوا مسلمين عندما تعرضوا للعدوان الخليفي. بدأ العام بتصاعد المقاومة المدنية على صعدان عديدة، وظهور لجان العمل الشعبي التي قررت العمل خارج الأطر الرسمية التي تفرض عليها العمل في نطاق أوامر العائلة الخليفية. وجاءت الاعتصامات المتواصلة التي أزعجت الحكم، ودفعته لارتكاب حماقات قضت على صورته كنظام وديع، التي بذل جهده لترويجها، فأصدر اوامره للقتلة والسفاحين بالاعتداء على المسيرات والاعتصامات الآمنة، فقام هؤلاء بتمزيق ظهور الاحرار بالسياط والهراوات، واعتقلوا العشرات منهم، ونكلوا بهم ايما تنكيل. فجاء رد الفعل الشعبي متحديا سياسات القتل والقمع، ومصرا على الصمود بوجه مشروع التخريب الذي فرضه الشيخ حمد وجلاوزته على البلاد والعباد. كان رد فعل المنظمات الدولية على هذه الفظاعات سريعا وحاسما، فصدرت بيانات التنديد، وبدأت صفحة سوداء جديدة في ملف حقوق الانسان في البحرين، وانتهت الصورة المخملية التي روجت لها آلة الدعاية الخليفية. وفيما كانت المقاومة المدنية في تصاعد، أعرب المجتمع الدولي، للمرة الاولى منذ خمس سنوات، عن شجبه الحكم الخليفي لممارسته سياسة التمييز، وأصدر في مارس الماضي توصياته المهمة التي من بينها مطالبة العائلة الخليفية بتقديم تقرير مفصل، في غضون الاثني عشر شهرا اللاحقة، حول التركيبة السكانية في البحرين، وهو أمر ستكون له انعكاسات خطيرة، لانه سيكشف عمق جريمة التجنيس السياسي والابادة الثقافية.

وفي شهر مايو، وجه المجتمع الدولي صفعة أخرى لنظام القمع الخليفي، وأصدرت لجنة مكافحة التعذيب التابعة لمفوضية حقوق الانسان في جنيف، قرارها المتكون من بنود كثيرة لعل من اهمها البند الذي يعتبر القانون 56-2000 الذي يحمي المعذبين والقتلة، غير قانوني، ويطالب العائلة الخليفية باعادة صياغته ليستثني مرتكبي جرائم التعذيب. وجاء هذا الانجاز بعد عمل متواصل من اللجنة

* فشل منتدى المستقبل الذي اقيم في البحرين المنبثق من مجموعة الدول الثمان G8 في إصدار بيان ختامي ، وذلك بسبب إصرار مصر والوفود العربية الأخرى كالبحرين على عدم تضمن البيان السماح لمشروع صندوق دعم الديمقراطية أن يقدم الدعم المالي لمؤسسات المجتمع المدني التي لم تسجل تحت قانون الدول ، حيث ترى هذه الدول أن مؤسسات المجتمع المدني لابد من أن تكون تحت قانونها الذي يمثل ملاحقة وإستبداد وتقييد للتحرك كما هو قانون الجمعيات الذي ينظم إنشاء الجمعيات السياسية في البحرين .

* أعلن الأستاذ حسن المشيمع ، قيام حركة سياسية تتكون من شخصيات سياسية بارزة من وطنيين وإسلاميين ونشطاء سياسيين ، أطلق على الحركة أسم " حركة حق " كان ذلك في ندوة اقيمت في البلاد القديم قدم فيها المشيمع نبذة عن أهداف وإستراتيجية الحركة ، وأنها تنطلق تحت شعار " شرعية الحق لا شرعية القانون "

* رافقت فعاليات منتدى المستقبل الذي أقيم في البحرين المنبثق من إجتماع الدول الصناعية الثمان G8فعاليات للمعارضة واللجان الشعبية تمثلت في المسيرات والإعتصامات ، حيث شاهد الحضور من الوفود الرسمية و بعثات المنظمات الحقوقية والمجتمع المدني ، الواقع الحقيقي لما سمي من إصلاح ونموذج للديمقراطية في المنطقة ، حيث كان نصيب ملف الضحايا

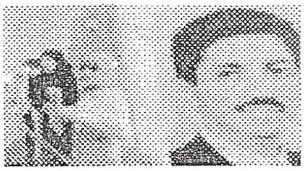

* رفضت العائلة الخليفية السماح للناشط الحقوقي عبدالهادي الخواجة حضور منتدى المستقبل، بينما أصرت مؤسسات المجتمع المدني المجتمعة في الدوحة على تمثيل الخواجة لها في البحرين.

التفاصيل صفحة (4)

بطاقة شخصية

الشهيد عبد الزهراء ابراهيم عبدالله

العمر : 27 سنة
المنطقة : السنابس
تاريخ الإستشهاد : 6 يونيو 1997
سبب الإستشهاد :-
ضربا حتى الموت ، في الهجوم الذي شنته قوات الأمن على مسيرة العزاء في منطقة السنابس ، وأعتقل على إثرها مجموعة من المواطنين ، وكان منهم عبدالزهراء ، حيث كان المرتزقة ينهالون بالضرب

تنح يا خليفة

علي عبد الامام

تمر هذه الأيام ذكرى عام على أحداث "تنح يا خليفة" والتي انفجرت بعد ندوة الفقر الشهيرة والتي عرضت أوضاع الأسر الفقيرة في البحرين وخلصت بنتائج مفادها أن سبب هذا الفقر هي السياسة التي اتبعها رئيس الوزراء طيلة فترة توليه الرئاسة وانتهت بالمطالبة باستقالته ، وتسارعت التصريحات واللقاءات ، ففي اليوم التالي مباشرة قام الملك وابنه ولي العهد بزيارة لرئيس الوزراء فيما عرف أنه تطمين وحركت النيابة العامة القضية كطرف ضد الاستاذ عبدالهادي الخواجة الذي طالب باستقالة رئيس الوزراء ، وارادت المؤسسة السياسية آنذاك ان تحصر القضية في خصوص عبدالهادي ومخالفته القانون ولكن نجحت اللجنة التي تشكلت لاحقا في الدفع بالقضية إلى اتجاه المطالبة باستقالة رئيس الوزراء وخرجت المسيرات تجوب الشوارع وهي تهتف "تنح يا خليفة " وكأن الشعار بدأ كان مكتوما فانطلق كالانفجار.

على أن شعار المطالبة باستقالة رئيس الوزراء وانتقاده تكرر أكثر من مرة من قبل رموز عدة لعل أبرزهم هو ماقاله الدكتور عبدالهادي خلف في أوائل فترة الإصلاح والتي تسببت في استنفار الماكينة الإعلامية بأكملها لتحجم من هذا العملاق الذي يريد أن يطرق ابواب الماضي وسلطت سيوف الرفاق قبل الخصماء على عبدالهادي خلف ليسكت، ولكن مع الأيام أصبحت المطالبة بحرية أكبر، وبين فترة وأخرى تبرز التكهنات من جديد بالمطالبة باستقالة خليفة أو الصراعات البينية داخل العائلة الحاكمة قد تهمش دوره وتلغيه في القريب، وبرغم من قناعتي من أن نهاية فترة رئاسته للوزراء قريبة ، وقناعتي بأن رئيس في مرحلة تعتبر من أقسى مراحله من ناحية الضعف ، إلا أنها أيضا تبقى تكهنات

رئاسة خليفة بن سلمان للوزارة استمرت منذ خمس وثلاثين سنة ، وتسلمه للمناصب القيادية كان قبل ذلك، ومنذ العام 1975 عام حل البرلمان فقد أدخلت البلاد في حقبة سوداء تزعم إدارة كافة أمور الدولة رئيس الوزراء الحالي، وتلك الفترة أنتجت الكثير من المشاكل والكثير من القهر والظلم والاستبداد، ومن كان يمارس تلك الأمور هم وزراء مسؤولون من خليفة بن سلمان مباشرة ، فقانون أمن الدولة أتقن تطبيقه فعليا وبصورة قمعية عنيفة، وبدرجة من الاستهانة بأرواح الأبرياء، والاستهانة بكرامة الإنسان، والاستهانة بالمقدسات، بل لم تعتبر أي حرمة في المسألة كله في زمن كان خليفة بن سلمان رئيس الوزراء، فهو أنتج هذه المشكلة، الفساد المالي والإداري والتوزيع الظالم للثروة وقيام فكرة المحسوبيات على الكفاءة والتمييز ضد الشيعة ، كلها كانت تتم في فترة رئاسة خليفة بن سلمان للوزارة ، ومجيئ عهد جديد ، يفترض به أن يكون عهد للإصلاح ، ان تتغير على الأقل الإدارة التي تدير رئاسة الوزراء، وهو مطلب واقعي ومنطقي فمن عاش ينتج تلك المشاكل في طريقة إدارته، هل يستطيع أن يعيش لينتج الإصلاح في إدارته الجديدة ؟؟؟؟؟؟

الآن يكثر الحديث عن استقالة رئيس الوزراء والدبلوماسية الغربية بدأت تتحدث عن هذا ومشروع الشرق الأوسط الكبير يشير الى انتخاب رئيس الوزراء ، والتلميح من قبل بعض من لهم اتصال بالدولة بأن خليفة بن سلمان قد لا يبقى للفصل التشريعي القادم ، وعليه يبدو واضحا أن خليفة بن سلمان قد لا يكون رئيس الوزراء القادم ولكن من هو البديل الذي سيطرحه الملك لخلافة رئيس الوزراء؟؟؟

أعتقد أن على المعارضة حاليا أن تركز بكل ما لديها من قوة في المطالبة باستقالة خليفة بن سلمان، على أن التركيز يجب أن لا يكون في الاستقالة فقط، بل التركيز في أن يكون البديل من خارج العائلة الحاكمة، فبعض المؤشرات تشير إلى أن المرشح الأوفر حظا هو ولي العهد وهذا قد يوقعنا في مأزق آخر أن تكون له ذات مصانة لا تمس لأنه من العائلة الحاكمة وابن الملك ولا اعتقد ان برلمان كسيحا كما هو لدينا سيتجرأ على أن يحاسب ابن الملك؟ ثم إن ابن الملك سيكون ملكا وممارسته للسلطة التنفيذية تتطلب ان يمارس النقد في حقه، فهل يصدر مرسوم جديد ليعطيه صفة الذات المصانة التي لا تمس؟ لانه سيكون ملكا فلا يجوز مسه، أم كيف نتعامل مع ابن الملك وهو يقرر مشاريع الدولة ويدير كافة أمورها وهو رئيس السلطة التنفيذية واباه رئيس المجلس الأعلى للقضاء وأمه رئيسة المجلس الأعلى للمرأة؟؟؟؟؟

لكي نثبت مسألة الملكية الدستورية التي تم التغني بها أوائل أيام الانفتاح ، فإن الأوان قد آن الآن لكي لا تستئثر العائلة الحاكمة التي لا يزيد عدد أفرادها عن ثلاثة آلاف شخص على أقصى التقادير بالحصة الأسد من كل شيء فالوطن للجميع، فيكفي 35 سنة من الحكم الغير عادل الذي قاده خليفة بن سلمان ، ويكفي تسعة وزراء من العائلة الحاكمة، ويكفي المناصب التي توزع بدرجة وزير، ويكفي عدد الضباط الكبار من آل خليفة ويكفي عدد القضاة من آل خليفة، لقد جاء وقت أن يكون هناك عدل في هذا الوطن الذي حرم من نعمة العدل وكأن الله ابتلاه،

أتمنى أن لا يقتل شعار تنح يا خليفة وان لا يتم اجهاضه مرة أخرى ، كما أتمنى أن يتم التركيز حاليا على المطالبة الفعلية باستقالة رئيس الوزراء وأن يكون بديله من غير العائلة الحاكمة، فلكل مرحلة استحقاقاتها، مرحلة انتقال الملك من الأب الى الابن اصبح استحقاقها ميثاق، ومرحلة إعادة تعيين رئاسة الوزراء استحقاقها يجب أن يكون خروج هذا المنصب من دائرة العائلة الحاكمة، فالأكفاء يملئون البحرين وليس شرطا أن يختتم اسمهم بـ "آل خليفة"

كلمة آية الله الشيخ محمد سند بمأتم السنابس

الرهان على ترقيع النظام البالي في البلد واستصلاحه ما هو إلا رهان على إجراء عملية جراحية في جسد بلغته الشيخوخة والأمراض السرطانية

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله قاصم الجبارين، مبير الظالمين، مدرك الهاربين، نكال المعتدين، والصلاة والسلام على نبيه المبعوث رحمة للعالمين ونذيراً للعاتين، وعلى آله القائمين بالقسط والعدل الى يوم الدين.

وبعد،فإن البحث البحث عن مصدر الشرعية أمرٌ بالغ الخطورة والأهمية وهو الغاية القصوى في صحة المسار والمنهاج، فإن الموحد المسلم يقر بأن مصدر الشرعيات هو الله تعالى ورسوله وقد أمر رسول الله (ص) بالتمسك بالثقلين: كتاب الله والعترة.

روى أن الإمام موسى بن جعفر الكاظم (ع) جاء عند قبر النبي (ص)، عند ما جاء هارون المسمى بالرشيد العباسي في بداية خلافته لزيارة قبر النبي (ص)، حيث تُعدّ الزيارة آنذاك من الخليفة، كاليمين والقسم الدستوري الذي يقوم به الخليفة في ضمن مراسم السلطة. فقال هارون: السلام عليك يارسول الله يابن عماه. فقال الإمام الكاظم (ع): السلام عليك يا جدّاه، يارسول الله.

وكان ذلك بمثابة صاعقة لهارون، لأنه كان يظهر مشروعية خلافته من خلال كونه من أقرباء ورحم رسول الله (ص)، فأجابه (ع) ، بأن الرحم والقرابة أمس به من هارون، لأنه من ذريته، وبذلك يكون الإمام (ع) قد أدحض دعوى شرعية خلافة هارون. هذا مع ما كان الأمام (ع) متخذاً نهجاً غير ساخن في التعامل مع الدولة العباسية، إلا أنه لم يسمح للعقل المسلم أن يُضلل لدجل الشرعية المزعومة من العباسيين. أوليس قد قال الله تعالى:"المؤمنون بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر". فهذه الآية ناصة على أن الرقابة العامة على الوضع العام (السياسي، الإقتصادي، الثقافي، الإجتماعي وغيره) مسئولية ملقاة على عموم المؤمنين، لابد لهم من تحملها إقامة للمعروف السياسي في

كلمة آية الله سند

تتمة من صفحة (2)

النظام الإجتماعي ودفع للمنكر السياسي.
كما يُروى أن الأمام الكاظم (ع) كان له موقفان متوازيان من تواجد المؤمنين في النظام العباسي. فقد كان يلزم الوزير- علي بن يقطين- التقلّد للقيام بمهام الوزارة وتحريم خروجه منها، في حين كان يمنع صفوان الجمّال من التعامل مع الدولة، والذي كان مديراً لأكبر إسطول مواصلات آنذاك، وتعاقدت معه الدولة العباسية المتمثلة بهارون لأجل قيام وفد الخلافة بسفر الحج. وهذان الموقفان قد يُتوهم بالنظر السطحي تعاكسها، وفي الحقيقة توافق الموقفان ضمن معادلة شرعية واحدة، وهي أن التواجد في النظام الخارج عن الشرعية إنما يصب في الشرعية إذا كان فيه سعي لإستنقاذ حقوق المؤمنين، ومزيداً من الجهد لخدمتهم ودفعاً وتقليلاً للظلم والضيم عنهم. بخلاف ما إذا كان التواجد في النظام لأجل الأغراض النفعية الشخصية على حساب حقوق الناس. وهذه المعادلة باتت من الثابتات في الفقه الشرعي، هذا فضلاً عما اذا كان التواجد في ذلك النظام لتمرير سياسات ومخططات اضطهاد وتعسف واستبداد، فالموقف والمسائلة عظيمة يوم الدين من الركون إلى الظالم والإنسان على ضميره ونفسه لبصير ولو ألقى معاذيره.
إن دورَ النخبةِ خطيرٌ جداً، فالأنظمة المتعسفة الجائرة ظلت في طول التاريخ ترشي وتشتري النخبة لإستبدال توجهها للهم العام بالهموم الخاصة، وإستبدال العيش لأجل الصالح العام بالعيش النفعي الخاص. وهذا مما يرون للحكام المستبدين ويصرف لهم في الميزانية لأن أجرة شراء النخبة أقل تكلفة مالية من إقامة العدل وبسطه في عموم الشعب والناس. والأسلوب المتبع من السلطة هو إقامة الجسور المجاملية الوطيدة مع الوجوه والرؤوس من النخبة لغالية إسكاتها كما يقال "حشّم المعيدي وبُوق (إسرق) عبايته".
وإذا تم تجبير النخبة فان ذلك يعني تطبيعها كآلة لاستبداد الحكام وكتم انفاس الطبقات والطوائف المضطهدة والمحرومة. وقد فشلت كثير من النهضات الإصلاحية في التاريخ باتخاذ الحكام المستبدين هذا الإسلوب. ومن ههنا، لم يكن موقف أئمة البيت (ع) قط ولا أتباعهم ولا الطائفة من اتباع مدرسة أهل البيت (ع) في يوم على الذوبان في البلاط الحاكم والأنظمة المستبدة ولا الأصطفاف معهم في مواقفهم وصفوفهم. فلم يكن الطابع في يوم على المتابعة لسياسات الاجحاف والنهب والاستبداد والمسايسة لنهج الاضطهاد.
فهل الأخوة الموافقين على الدخول في البرلمان يتعهدون بالصدام مع السياسات العسف والتميز التي تقوم الحكومة بتقنينها ويشترطون على أنفسهم القيام بفضح ملفات وتقريرات أعمال الحكومة العنصرية الإنتهاكية لأبسط حقوق المواطنة ذات الطابع الطائفي العنيف بلا هوادة ولاحياء؟
وهل سيكونون نواب الشعب أم نواب النظام ورجال الحكومة ويخشون أن يحرجوا الحكومة فيما تمارسه من تقنين الطائفية والأضطهاد؟
وهل يلتزمون أمام الناس والشعب بمرصاد لهم- أن يكشفوا ويعلنوا بالأرقام والبيانات الإحصائية عن الأوضاع المتردية لحال الطائفة التي تمر ببرنامج حكومي تجاوز التغيير الديموغرافي بالتجنيس إلى نقطة الإبادة للهوية والاستئصال؟
وهل يعقدوا العزم والحلف على أنفسهم أن يكون عقبة كؤودة أمام السياسة القبلية- ونظرية قبيلة الله المختارة- الملوك لاستعباد رقاب الناس؟
فقد باتت البلاد محتقنة بأزمات وموبؤة ببلايا، مرشحة للإنهيار، ضاغطة بالاغلال الخلقي والفقر والبطالة ومسخ الهوية وطمس معالم الطائفة في البلاد.
وقد بلغت الرعونة ذروتها ان قرر في منهج التربية الدينية في المدارس تكفير لأتباع أهل البيت ووصمهم بالشرك الأكبر واستباحة دمائهم. فلم تكتفي الحكومة بمصادرة حق أبناء مذهب أهل البيت (ع) في دراسة مذهبهم والتاريخ من مصادرهم والحصر في المذهب الاخرى، بل تجاوزت ذلك إلى المذهب السلفي التكفيري. كما بلغت الوقاحة العاتية باحدهم أن يطالب بإيقاف مواكب العزاء لأهل البيت (ع) وأن يمنع من بناء مساجد للشيعة وأن تطمس كل معالم التشيع في البلد وآثارها، فضلا عن انعدام المساواة وتكريس الأضطهاد في الوظائف والمنح الحكومية والتسهيلات القانونية والخدمات الضرورية.
وإنه من اللازم معرفة ابناء هذا البلد العزيز، ان الشرعية لهذا النظام والحكومة في منظمة الأمم المتحدة والمحافل الدولية، إنما اكتسبها من تصويت الشعب والناس بما فيهم الأكثرية الشيعية في اوائل السبعينات على الانفصال عن إيران عندما أجرت الامم المتحدة التصويت على ذلك لحل الأزمة في مقابل المطالبة من الأخيرة بالانضمام.
فالشرعية الاساس الذي يستمد منها النظام الشرعية في عرف الشرعية الدولية هو رأي الشعب وصناديق الأقتراع، وهو مصدر الشرعية في القانون الدولي والشرعية العامة في عرف منظمة الامم المتحدة ودول العالم. والعقد الأجتماعي لا يسوغ ولايؤدي إلى تحكم قبيلة تسلب للأبد إرادة الشعب عن إختيار نظام الحكم، فان ذلك لا تقره مدرسة قانونية وعرفتها البشرية ولا الشرعية الدولية.
وعلى ضوء ذلك فان كل ما صدر من مراسيم حكومية خطيرة في شأن البلاد من تجنيس ومصادرة ثروات عامة وغيرها لا تستند إلى شرعية قانونية بعد إلغاء البرلمان في أوائل السبعينات. فرأي الشعب سيد المواقف دائما على ضوء الحقوق المشروعة الأولية.
فالمدعو من فئات الشعب بكامل شرايحه وطوائفه في ضمن حدود المواطنة الصادرة رسميا في اوائل السبعينات وما تولد منها من مواليد أن:
تجتمع اصواتهم لمطالبة منظمة الامم المتحدة والشرعية الدولية لاقامة استفتاء نزيه تشرف عليع جملة من الدول الأعضاء في اختيار نظام حكم عادل حر وبناء مؤسسات من الجمعية التأسيسة لوضع الدستور الجديد ومجلس النواب والسلطة القضائية المستقلة وبقية مرافق دولة النظام الجديد.
فان تجربة منظمة الامم المتحدة في كل من افغانستان والعراق ماثلة حية تطالع نتائجها الإيجابية في بناء صورة النظام الجديد العادل الحر.
والرهان على ترقيع النظام البالي في البلد واستصلاح، ما هو الإ رهان على إجراء عملية جراحية في جسد بلغت به الشيخوخة والأمراض السرطانية مشارف الهلاك، لاسيما أن الحكومة في وضع ضاغط وحرج دولياً، فحذار من انقاذها من هذا الوضع، بل ينبغي استثماره لتصحيح بناء النظام من الأساس.
والجمعيات السياسية والنخبة مدعوة لإيصال هذا الطلب وتأكيده لدى منظمة الامم المتحدة والإستعانة بالمنظمات الحقوقية الدولية والإصرار على هذا الحق الأكبر، خطورة من بين الحقوق العامة، وعدم السماح بمصادرته من قبل حكومة العائلة ونظام القبلية، وكل بديل عن ذلك ما هو إلا خداع بمصير الشعب وعامة المواطنين في هذا البلد.

كلمة آية الله الشيخ محمد سند
مأتم السنابس-البحرين
نوفمبر 2005

مؤسسة العرش وعنف البطالة

بقلم : عباس ميرزا المرشد

يجب الإقرار بأن ما حدث يوم أمس في العاصمة المنامة ليس عنفا قادته لجنة العاطلين عن العمل ومئات العاطلين الذين تحركوا على إثر دعوة وجهتها إليهم لجنة العاطلين عن العمل، فما حدث من مواجهة غير منظمة بين قوات مكافحة الشغب وجموع من العاطلين هو نتاج لعنف البطالة التي تكون الدولة مسؤلة عنها .

التعطل عن العمل يعني القهر والحرمان والشعور بفقدان الآمان . يزداد هذا القهر إذا ما تم التعرف على أشخاص يتسببون بتعطيل الإنسان عن العمل ويحرمونه من أن يعيش كما يشاء ، فيتحول الشعور إلى فعل عنف موجه ناحية المتسببين ، ليس عنفا من قبل الأشخاص أو العاطلين لكنه عنف البطالة نفسها ، فمن المعيب أن تقول للجائع أن يكف عن الصراخ أو أن تقول للعاطل عن العمل أنك أنت السبب في عطالتك .

هناك قناعة معززة بشواهد واقعية لدى العاطلين عن العمل في تسبب الدولة في أزمة البطالة في البحرين ، فمنذ 1994 والحديث لا ينقطع عن سبب تزايد أعداد العاطلين عن العمل وضرورة إيجاد فرص عمل حقيقية لهم . لم تستمع حكومة البحرين إلى كثير من النصائح لحل مشكلة البطالة بل لم تأخذ الأمر على محمل الجد ، وكانت النتيجة أن أفاقت الدولة على العنف الكامن في البطالة وسهولة تثويره من لدن أي طرف، ودخلت البحرين في سلسلة من المواجهات الدامية وتحول عنف البطالة إلى حركة مطلبية هي الأكبر من نوعها في تاريخ البحرين واستمرت أكثر من أربع سنوات . لقد تسببت تلك الأحداث وما سبقها من أحداث في تزايد الفجوة بين المجتمع والدولة وكره الدولة والقائمين عليها ، فلم يعد المواطن يثق في حكومته التي يتهمها بالفساد . انتهت الانتفاضة السياسية بالتوقيع على ميثاق العمل الوطني 2001 لكن البطالة لم تنتهي والشعور بالحرمان والقهر أخذ في التزايد فالعاطلون في تزايد مستمر وفي استمرار دائم لغلاء المعيشة .

هل كان بالإمكن إحتواء الموقف والسيطرة عليه ومنعه من تطوير نفسه إلى هذا الحد من المواجهات غير المرغوب فيها .

سؤال ما زالت الدولة تتلكأ في تقديم إجابة واقعية عليه . هكذا يعبر العاطلون عن العمل ، يقول أمين أحد العاطلين " إن كل الدول تعاني من أزمة البطالة وتعكف جادة على تقليل نسبة البطالة بما يتوفر لها من إمكانيات ، وتعمل الدول المتقدمة المدارة بنظم ديمقراطية حقيقة على تفادي عنف البطالة عبر إجراءات احترازية أهمها التأمين ضد البطالة " ويضيف وهو يسمح أثر دموع مسيلات الدموع عن عينه " هذا جواب الدولة العنف وتكسير العظام والتهديد " .

تشكلت لجنة العاطلين عن العمل منذ عام تقريبا وأعلنت عن نفسها عشرة أشهر وأخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن حقوق العاطل عن العمل ، ربما كانت ثقافة عالية على الدولة أن تفكر في حقوق العاطل وهي لم تعترف بحقوق العامل بل بحقوق الإنسان بعد لكننا مصرون عليها " أجاب السيد علوي صديق أمين .

لجنة العاطلين عن العمل تعمل متكاتفة مع مجموعة من اللجان الشعبية الأخرى كلجنة ضحايا التعذيب ولجنة المتضررين من الإسكان وغيرها وقد شاركت هذه اللجان بفعالية في المنتدى الموازى لمنتدى المستقبل الذي انعقد في البحرين في نوفمبر الماضي واستطاعت أن تمرر بعض مطالبها في البيان الختامي للمنتدى الموازي . مما أعطاها خبرة تنظيمة وفعالية في الحوار وطرح قضاياها على الرأي العام .

يقوم خطاب لجنة العاطلين عن العمل على أهمية التعريف بحقوق العاطل عن العمل وضرورة إيجاد حل عملي وواقعي لمشكلة البطالة في البحرين لذا فهم يستعينون بكثير من التجارب العالمية وأخذ المشورات الحقوقية من المنظمات حقوق الإنسان في طرح رؤيتهم للبطالة . السيد علوي يقول أن " البطالة في البحرين سببها الدولة وهي قادرة على توفير العديد من فرص العمل إذا ما أرادت ذلك ، لكنها تصر على التملص من حلول دائمة وتلجأ إلى حلول ترقيعية "

لا غرابة إذن في أن يتوافد العاطلون على مقر الدولة (الديوان الملكي) وإشعاره بخطورة قضية العاطلين " فالتظاهر أمام الديوان هو حق مشروع لا يمكن لأحد منعنا منه لكن الحكومة تعتبر منطقة الديوان الملكي منطقة محرمة وغير مسموح بالتظاهر فيها تحت أي سبب من الأسباب رغم أنها أمام الرأي العام الدولي لا تجرء على قول ذلك" كما يرى أمين .

لن تكون هذه الصدامات هي الأخيرة ، هذا ما توحي به هتافات العاطلين عن العمل، فالشعار المطروح أمام هو شعار أبو ذر الغفاري (عجبت لمن لا يجد قوت يومه كيف لا يخرج شاهرا سيفه) ستكون البحرين أمام موجة عنيفة من عنف البطالة . إذا لم تمض الحكومة والدولة ومؤسسة العرش على فتح باب الحوار الجدي لإحتواء أزمة العاطلين والاستجابة لمطالبهم الحقوقية . وإذا ما وقفت بعض الجهات المدنية والسياسية ضد مسيرات وتظاهرات العاطلين لفترة من الزمن بغية الترقب والتمحيص فلن يستمر هذا الموقف ابدا فسوف يوضعون أمام صوت الجوع وشعور القهر والحرمان وهنا لا مناص من الوقوف معهم في خندق واحد .

تصرفات العائلة الخليفية ساهمت بافشال منتدى المستقبل

رفضت العائلة الخليفية السماح للناشط الحقوقي عبدالهادي الخواجة حضور منتدى المستقبل، بينما أصرت مؤسسات المجتمع المدني المجتمعة في الدوحة على تمثيل الخواجة لها في البحرين.

وقد شارك الوفد الذي يمثل مؤسسات المجتمع المدني التي أنهت اجتماعاتها في الدوحة، قبل المشاركة في أعمال منتدى المستقبل الحكومي الذي عقد 11 و12 نوفمبر ويرأس الوفد بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ويضم الوفد أعضاء من مصر وسوريا واليمن وأفغانستان والسودان، إضافة

لعضو من البحرين وهو عبدالهادي الخواجة رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان.

وهذا الوفد هو واحد من خمس وفود ستمثل مؤسسات المجتمع المدني في منتدى المستقبل.

وكانت الجلسة الختامية لملتقى حقوق الإنسان التحضيري لمنتدى المستقبل في الدوحة قد شهدت أجواء ساخنة بعد أن تم الإعلان من قبل منظمي المؤتمر بان حكومة البحرين ربما لن تسمح للخواجة بالمشاركة في منتدى المستقبل.

إلا إن المشاركين في المؤتمر – وهم أكثر من 70 شخصية حقوقية عربية وأجنبية - قد رفضوا بقوة أن يتم استخدم الفيتو من قبل الدولة المستضيفة للمؤتمر ضد من يختارونه ممثلا عنهم، واتخذوا قرارا بان يبقى الخواجة في الوفد على أن يتم التفاوض مع الجهات المنظمة لمنتدى المستقبل حول الموضوع.

وكان البيان الختامي للمؤتمر الذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر ومنظمة انتراك من بريطانيا، قد تضمن ست توصيات أساسية ثلاثة منها تتعلق بإصلاح التشريعات في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان وإنهاء حالات الطوارئ والتشريعات والمحاكم الاستثنائية، وثلاث توصيات أخرى تتعلق بآليات مرتبطة بدور منظمات المدني في عملية الإصلاح من بينها إنشاء هيئة باسم "شبكة منتدى المستقبل لمنظمات المجتمع المدني" تمثل تلك المنظمات في المنتدى، وتقوم بمتابعة ورصد التقدم في عملية الإصلاح.

وفيما يتعلق بقضية مشاركة الخواجة جاء في البيان الختامي للمؤتمر " يستنكر المشاركات والمشاركون اعتراض الحكومة البحرينية على مشاركة المناضل عبدالهادي الخواجة أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان في العالم العربي، ومدير مركز البحرين لحقوق الإنسان، من المشاركة في اجتماعات منتدى المستقبل! ويعبرون عن اندهاشهم من أن تقدم حكومة البحرين على ذلك الاعتداء على حقوق الإنسان وحق منظمات المجتمع المدني في اختيار من يمثلها، وذلك في اجتماع يضع على رأس جدول أعماله قضايا الإصلاح وحقوق الإنسان!" وأضاف البيان "إن منظمات المجتمع المدني لا تقبل أن يضع أي طرف، كان فيتو على من يمثلها، وتعتبر أن تواطؤ دول أخرى على ذلك، يدمر ما بقى من مصداقية لمنتدى المستقبل

عوامل محلية واقليمية ونفسية خلف فشل منتدي المستقبل

د. سعيد الشهابي

العرف الشائع حول المؤتمرات واللقاءات الدولية هو ان صدور البيان الختامي عنها مؤشر لتوافق بين الاطراف المشاركة فيها، اما عدم صدور ذلك البيان فيعتبر دليلا علي فشل المشاركين في اتفاقات الحد الادني. وكثيرا ما يسعي منظمو تلك المؤتمرات لاطلاق وثيقة التوافق تلك بعنوان اعلان يرتبط باسم البلد او المدينة التي عقد المؤتمر فيها، مثل إعلان القاهرة او إعلان الرباط ، او إعلان هلسينكي ، بحيث تصبح المباديء التي تأتي في ذلك الاعلان ملزمة بقدر ما للدول المشاركة في صياغته واعلانه. ولكن منتدي المستقبل الذي عقد في العاصمة البحرينية الاسبوع الماضي انعقد وانفض بدون التوصل الي وثيقة او بيان ختامي، وذلك مؤشر لفشل المشاركين في الاتفاق علي الحد الادني. هذا المنتدي الدولي عقد في اطار مبادرة امريكية للترويج للديمقراطية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وكانت الدورة الاولي منه قد عقدت في كانون الاول (ديسمبر) 2004 بالعاصمة المغربية، الرباط، وصدر عن تلك الدورة بيان ختامي نص علي عدد من المباديء التي اتفق عليها المشاركون، وهم وزراء خارجية الدول العربية بالاضافة الي وزراء خارجية الدول الصناعية الثماني وبعض الدول الاخري المهمتة بالشأن الديمقراطي. وقد اعتبر مؤتمر الرباط بداية ايجابية قوية لمشروع دمقرطة الشرق الاوسط، فقد حضره المسؤولون الرسميون وكذلك المنظمات غير الحكومية، ولم ينشأ اي لغط بين حكومة الدولة المضيفة والجهات المشاركة. وفي نهاية ذلك المؤتمر أعلن عن الموافقة علي عقد الدورة الثانية في العاصمة البحرينية.

فلماذا فشل مؤتمر المنامة؟ وما هي آفاق المشروع الديمقراطي في المنطقة بعد هذا الفشل؟ وهل ستتوفر ظروف افضل عندما ينعقد المؤتمر المقبل في العاصمة الاردنية في 2006؟ هذه التساؤلات لا توجد اجابات واضحة عليها في ضوء غياب البيان الختامي الذي كان صدوره سيقوي موقف الحكومة البحرينية ويوفر لمشروعها السياسي شرعية دولية، باعتبارها الدولة المضيفة التي استطاعت استضافة مؤتمر دولي ناجح. غير ان حالة الفوضي التي سبقت الجلسات الختامية لمنتدي المستقبل وتخللتها سوف تتردد اصداؤها في واشنطن ولندن، وكذلك في الاروقة الرسمية والشعبية في الدول العربية التي تشهد تحركات شعبية مطالبة بالديمقراطية والتطوير السياسي.

بدأت ملامح فشل مؤتمر المنامة قبل بضعة ايام من انعقاده بسبب موقف كان يبدو هامشيا في البداية ولكنه فرض اجواء سلبية لاحقة نجمت عنها حالة اللغط التي ساهمت في افشال مؤتمر المنامة. فقد عقدت المنظمات الاهلية الدولية مؤتمرها - حول حقوق الإنسان بمشاركة نشطاء حقوقيين معروفين علي مستوي العالم - في العاصمة القطرية في الفترة 7 - 8 تشرين الثاني (نوفمبر)، بهدف رفع توصيات الي منتدي المستقبل. وكان مؤتمر الدوحة ناجحا بدرجة كبيرة، فقد تمخض عن توصيات مهمة اتفقت عليها المنظمات غير الحكومية، وانتخبت لجنة من ستة اشخاص للقيام بذلك. كان من بين اعضاء تلك اللجنة المنتخبين، السيد عبد الهادي الخواجة، رئيس مركز البحرين لحقوق الانسان، الذي اصدرت السلطات في البحرين العام الماضي أمراً بحله، فكان ذلك بداية للمشاكل بين منظمات المجتمع المدني الدولية والسلطات البحرينية، التي تدخلت بشكل غير متوقع اعتبرته المنظمات غير الحكومية تدخلا مرفوضا في القرارات، يتنافي مع أبسط مباديء الديمقراطية. فقد حاولت الحكومة البحرينية اجبار المنظمات غير الحكومية علي الغاء عضوية الخواجة، الامر الذي رفضته تلك المنظمات. فعقدت الاجتماعات والاحتجاجات ضد ذلك التدخل وحدث لغط ألقي بظلاله علي اروقة المؤتمر. وفي تطور متزامن آخر، عقد ما سمي المؤتمر الموازي في المنامة، من قبل 300 مشارك من مؤسسات أهلية ينتمون الي 25 دولة، ورفع توصياته ايضا الي القمة.

وشيئا فشيئا بدا واضحا وجود ثقافة عميقة لدي الحكومات العربية المشاركة في المنتدي بعدم الاستعداد للتعاون مع المنظمات غير الرسمية، الامر الذي ألقي بظلاله لاحقا عندما طرح البيان الختامي للنقاش. ووفقا لمسودة من الاعلان النهائي كانت الوفود ستتعهد بتوسيع نطاق الممارسات الديمقراطية وزيادة المشاركة في الحياة السياسية والعامة وتعزيز دور المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية . وكانت مصر (ومعها السلطات البحرينية) تريد أن تنص مسودة الوثيقة علي انه يتعين فقط دعم المنظمات غير الحكومية المسجلة بشكل قانوني من قبل الدولة وتتبع قوانين الدولة، وعدم دعم المنظمات التي لا تحصل علي موافقة الحكومات.

هذه المفارقة اظهرت بوضوح قضية طالما بدت هامشية، ولكن مؤتمر البحرين أكدها بوضوح، وهي ان اي مشروع ديمقراطي حقيقي يجب ان تنقلص فيه دائرة الممنوعات، وتتوسع فيه مساحات الحرية بعيدا عن الاملاءات الرسمية، الامر الذي ما يزال امرا محرما لدي النظم العربية التي تصر علي تأميم كافة فعاليات المجتمع المدني. وفي السنوات الاخيرة، اعتبرت منظمات المجتمع المدني غير الحكومية، مصدرا مهما للرقابة والمحاسبة، واصبحت بشكل تدريجي، احدي وسائل الضغط علي الحكومات، لمنعها من الاستبداد والديكتاتورية. ويلاحظ في الديمقراطيات العريقة تمتع المنظمات غير الحكومية بمساحة واسعة من حرية التحرك ضمن أطر قانونية تشارك هي نفسها في صياغتها، وتلتزم بها طوعا. ولذلك يصعب علي الحكومات التوجه نحو الديكتاتورية، ومصادرة حريات المواطنين. فعلي سبيل المثال، عندما عمدت الحكومة البريطانية الاسبوع الماضي لتمرير قانون الارهاب الذي يسمح للسلطات باعتقال أي شخص مشتبه فيه بالارهاب لمدة 90 يوما، نشطت الجمعيات الحقوقية ومارست ضغوطا علي اعضاء البرلمان، فسقط المشروع الحكومي، وكان ذلك اكبر ضربة برلمانية لحكومة العمال بزعامة توني بلير منذ وصوله الي الحكم. وتمارس الحكومات العربية سياسات تقمع المجموعات الاهلية وتمنعها من التحرك خارج الاطر التي تفرضها، الامر الذي منع قيام منظمات فاعلة. ففي مصر مثلا، يسعي الحزب الحاكم لاحكام سيطرته من خلال القبضة الحديدية لجهاز الاستخبارات، وإطلاق يده لضرب المؤسسات غير الحكومية، خصوصا اذا كانت تلك المنظمات تتمتع بتأثير واسع. فجماعة الاخوان المسلمين، ما تزال ممنوعة رسميا من العمل، وكثيرا ما وجهت لاعضائها تهمة الانتماء الي جمعية محظورة برغم مرور ثمانية عقود علي تأسيسها.

ان فشل منتدي المستقبل في البحرين لا يعني ان مشروع الاصلاح السياسي في الشرق الاوسط قد انتهي. فاذا كانت الحكومات العربية تتذرع في السابق بعدم امكان اصلاح الاوضاع ما دامت قضية الصراع العربي - الاسرائيلي قائمة، فقد انتهت تلك الذريعة في السنوات الاخيرة بعد ان هرول العديد من الانظمة العربية للتطبيع مع ذلك الكيان. وقد سبقت مصر بقية الدول العربية لانهاء حالة الحرب مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، ولكنها لم تتحول الي دولة ديمقراطية حديثة. وفي ضوء تصاعد التطرف والارهاب في المنطقة والعالم، لم يعد بالامكان الفصل بين تلك الظاهرة وحالة الاستبداد السياسي التي تمارسها الانظمة العربية، فطالما استمر تخلف النظام السياسي العربي، توفرت الظروف التي تشجع علي الاحتقان السياسي خصوصا مع انتشار حالة الفقر والحرمان وسيادة لغة القمع السياسي وتوسع ظاهرة التمايز الاجتماعي في المجتمع الواحد.

واشنطن، من جهتها، تشعر انها اصبحت معنية بشكل اكبر بالوضع السياسي العربي، بعد ان دعمت الانظمة القمعية لمدة نصف قرن، واصبحت متهمة برعاية انظمة الاستبداد والقمع. ولذلك تزامن مع انعقاد المؤتمر الاعلان عن مشروعين: الاول تخصيص 100 مليون دولار لـ صندوق المستقبل الذي يهدف لتشجيع المشروعات التجارية عبر المنطقة الواسعة التي تمتد من المغرب الي افغانستان، ويأمل ان يوفر فرص عمل اوسع خلال السنوات المقبلة. وتقدم الولايات المتحدة 50 مليون دولار للصندوق وتقدم كل من مصر والمغرب 20 مليون دولار. وقال منظمون انه يتوقع ان يكون للصندوق مكاتب في المغرب ومصر. والثاني تخصيص 50 مليون دولار لمؤسسة المستقبل بهدف تشجيع الديمقراطية والاصلاح السياسي في الشرق الاوسط واعلن عن مؤتمر في الشهر القادم في الاردن لبحث هيكل هذه الهيئة. يضاف الي ذلك ادراك بعض الساسة الغربيين خطر الاعتقاد الذي تسعي الحكومات العربية لترويجه، وهو ان الديمقراطية سلعة امريكية يجب رفضها. ففيما تستورد هذه الانظمة كل ما هو امريكي لشعوبها، تتظاهر بمعاداة الديمقراطية لانها امريكية . فوزير الخارجية البريطاني جاك سترو يقول ان الدول الغربية تروج لقيم عالمية وليس لجدول أعمال تضعه واشنطن، مؤكدا انه ستكون كارثة لهذه المنطقة اذا ظنت أن الديمقراطية فكرة أمريكية .

اما وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس فقد اعتبرت ان تفجيرات الاسبوع الماضي في الاردن تؤكد الحاجة الي اصلاحات في الشرق الاوسط، وقالت انها تجعل عملنا أكثر الحاحا للحصول علي رد علي ايديولوجيات الكراهية التي انتجت نوع العنف الذي شاهدناه في الاردن.

فشل دعاوى الإصلاح وتواصل سرقة العائلة الحاكمة أراضي البحرين البرية والبحرية

فشل ما سمي بـ"منتدى المستقبل" بالمنامة في اصدار بيان موحد يعبر عن رغبة صادقة من المشاركين فيه لتوفير أجواء اصلاح سياسي حقيقي في المنطقة، كما فشلت العائلة الخليفية، التي سعت لاستغلال المنتدى في الحصول على دعم دولي لدستور الشيخ حمد والقوانين التعسفية والجائرة وغير المنسجمة مع الديمقراطية والاصلاح السياسي. من جانب آخر، نجحت الحركة الشعبية في الاستفادة من "المنتدى" لتوفير ضغط دولي على العائلة الحاكمة، وارسال رسائل عديدة للحكومات المشاركة من خلال تنظيم المؤتمرات الصحافية، والمسيرات والاعتصامات والندوات لاظهار حالة القمع التي تعيشه البلاد في ظل دستور العائلة الحاكمة. كما استطاعت تلك الحركة كسر "سياسة التضليل" التي تمارسها العائلة لتضليل المسؤولين الغربيين حول حقيقة المشروع السياسي الذي طرحه الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لاحكام قبضة عائلته على البلاد باسم الديمقراطية، ومحاولة كسب ود الغرب باعلانه رفع الحظر الاقتصادي عن التعامل مع الكيان الاسرائيلي. وحتى المسئولين الامريكيين الذين اعتادوا الاشادة بالتجربة البحرينية، ادركوا ذلك ولم يذكروا اسم البحرين في تصريحاتهم ضمن الدول ذات التجربة الديمقراطية الايجابية.

وكانت العائلة الحاكمة قد حاولت، قبيل المنتدى، أن توجه ضربة لمؤسسات المجتمع المدني، بفرض ما أسمته "قانون الجمعيات" الذي يهدف لتأميم "المعارضة"، فبادرت عناصر مناضلة للاعلان عن تجمع جديد للمعارضة يعمل خارج الاطر الرسمية، ويرفض الانصياع للقوانين التي تفرضها العائلة الحاكمة.

وجاء الاعلان عن تشكيل حركة "حق"- حركة تنادي بالحريات والديموقراطية في البحرين- لتؤسس لمعارضة جادة تهدف لاقامة حكم دستوري توافقي بعيدا عن املاءات الحكم القبلي. ويتوقع ان تشهد الفترة المقبلة حالة توتر جديدة في البحرين التي كانت العائلة الحاكمة فيها تتحاشى وقوعها قبل انعقاد منتدى المستقبل. اما الآن، وبعد فشل ذلك المنتدى، فلم يعد مستبعداً العودة الى سياسة القبضة الحديدية بالانتقام من العناصر الناشطة التي استطاعت إسماع الآخرين صوتها، وكشفت ما حرصت العائلة الحاكمة على اخفائه بكافة اساليب شراء الاقلام والتضليل السياسي والاعلامي.

من جانب آخر، تم في الإسبوع المنصرم إبرام عقدين لمشروعين عقاريين استثماريين "سلام وسبا البحرين" على الساحل الجنوبي الغربي

المشروعين، مشروعات أخرى على نفس الشاكلة (أمواج، درة البحرين، توسيز)، بمليارات الدولارات. هذه المشاريع تبدأ ببيع قطع بحرية كبيرة بحرينية استلبها، بدون وجه حق، أفرادٌ كبار من العائلة الخليفية، في مقدمتهم رأس النظام، وولي عهده-الشيخ سلمان بن حمد، وعمه- الشيخ خليفة بن سلمان. وتهدف هذه المشاريع الى تكوين ثروات طائلة لأفراد العائلة الخليفية عبر تحويل أراضي البحرين وسواحلها وجزرها، لممتلكات خاصة لغير البحرينيين، وزيادة الثراء والفساد للمتنفذين والفاسدين الداعمين لتوجهات العائلة الخليفية، والمساهمة في تسطيح الطبقة الوسطى، التي كانت يوماً ما قادرة على اقتناء عقار ما، لتنضم الى الطبقة المحرومة من ابناء الشعب. هذه السياسة الخليفية، تعبر عن شعور بعدم الإنتماء لهذه الأرض والتعامل معها على انها غنيمة فتح لابد من الإستفادة المادية القصوى منها. كما تدلل على شعور بأن العائلة لا تسعى لتنمية البلاد وتطوير الاوضاع المعاشية لأبنائها، بل تعمل لتوسيع امبراطوريتها المالية القائمة على السلب والنهب. كما بدأت منذ سنوات بنقل استثماراتها الى خارج البحرين (أوروبا وآسيا والشرق الأقصى).

وفي ظل الحديث عن سرقة الأراضي واستملاك السواحل والجزر، التي تمت الأشارة الى بعضها في الندوات العامة التي عقدتها المعارضة في الأيام القليلة الماضية، أعترفت العائلة الخليفية باستحواذها على الأراضي في منطقة خليج توبلي من خلال ردم اكثر من 15 كيلومتر مربع من أصل أكثر من 22 كيلومتر هي مساحة الخليج. وهنا نشير الى أمرين: اولها أن هذه المحاولة المخادعة من العائلة، هي لرذ الرماد في العيون، حتى لا يتم الحديث والمطالبة بباقي الأراضي العامة والسواحل والجزر التي استولت عليها العائلة الخليفية طوال الفترة الماضية، وعن عمليات ردم الأراضي البحرية، بغية الثراء الفاحش وتحويل البحرين لملكية خاصة. الأمر الآخر، هو التمويه بأن ما جرى هي إعادة لملك عام، في حين أنها سرقة مزدوجة.

فقد تم الردم او الإستحواذ باستخدام أموال الدولة وإمكاناتها العامة التي تستهلك ميزانيتها وتعطل مشاريع تنموية حقيقية تعود على المواطنين بالمنفعة، يتم في ذات الوقت استملاك هذه الأراضي من نفس الميزانية، لتسرق أموال الشعب وثرواته مرتين من قبل أفراد العائلة الحاكمة. تجدر الإشارة الى ان

الإستحواذ على السواحل والجزر والأراضي العامة في المؤتمر الموازي، كما طرحت مشروعاً متكاملاً ورؤية لإسترجاع تلك الممتلكات العامة للشعب. ولايمكن تحقيق ذلك إلا من خلال النضال الحقيقي والتواجد الشعبي المكثف في الفعاليات المختلفة وتدويل القضية بكل ابعادها السياسية، والإقتصادية والجتماعية والبيئية ونقلها الى المحافل الدولية من أجل إحداث ضغط دولي يتناغم مع الداخل لكي تعود الحقوق لأصحابها.

من جانب آخر، بدأت السلطة في دغدغة العواطف واستخدام اسلوب الجزرة، مرة بعد أخرى، في محاولة استعادة الامل لعشرات الآلاف من المحرومين من السكن والمأوى من خلال الإعلان عن البدء في بناء "آلاف" الوحدات السكنية في مناطق مختلفة من البحرين،وكذلك إعلان بدء الردم المطلوب لمشروع المدينة الشمالية الذي اعلن عنه ولي العهد في العام 2002م ضمن خطة استمالة المواطنين للمشاركة في مشروع العائلة. يأتي هذا التحرك القديم الجديد من قبل عائلة آل خليفة على حساب المواطنين من زوايا ثلاث.

الأولى، أن ردم البحر وبناء المدن عليها يكلف مليارات الدنانير التي تذهب في جيوب المتنفذين الداعمين لسياسات العائلة الخليفية ويجهد ميزانية البلاد لسنوات قادمة ويؤثر على مستقبل الاجيال القادمة.

أما الثانية، فهو تثبيت واقع الإستحواذ على الأراضي العامة في جزيرة البحرين الأم وكذلك الجزر المحيطة، وعلى رأسها جزيرة "أم النعسان" التي استولى عليها رأس النظام الشيخ حمد بن عيسى، وهي مساحة كافية لحل مشكلة الإسكان التي تجاوز عدد طلباتها 42 ألف طلب.

الجانب الثالث هو كيف يمكن تغافل أن العائلة هي المتسببة لكل معاناة الشعب من خلال القرصنة والإستيلاء على الأراضي والسواحل والجزر، من جهة، واستقدام وتوطين عشرات الآلاف من مواطني سوريا والأردن واليمن والسعودية وباكستان، ومنحهم السكن والوظيفة، على حساب المواطنين؟ إن شعب البحرين اوعى من أن تنطلي عليه هذا السلوك الفرعوني، و سوف يظل يواصل النضال، بكل الوسائل السلمية، حتى تحقيق مطالبه المشروعة، بعون الله تعالى.

أسس ثابتة لمعارضتنا النظام الخليفي الجاثم على صدور ابناء البحرين

كلمة الدكتور سعيد الشهابي
في ندوة إعلان تشكيل حركة حق

1- انه نظام شمولي، فالعائلة تهيمن على كل شيء، وتمثل "الخلفنة" نهجا ثابتا له، ابتداء بمنصب الملك، ورئيس الوزراء ووزارات السيادة، والسفارات المهمة في الخارج، والمناصب الادارية العليا في الدولة. فلا بد ان يكون هناك رئيس خليفي للمجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، والمجلس الاعلى للمرأة والمجلس الاعلى للشباب والرياضة.

2- انه نظام يتعامل مع البحرين بعقلية المحتل، فلا يشارك ابناء الوطن، مهما كانت مواقعهم كوزراء ام اعضاء في المجالس الصورية التي تم تشكيلها في السنوات الاخيرة، في القرارات الاساسية. فهو يفرض دستوره الذي يلائمه، ويفرضه على المواطنين بدون استشارة او استفتاء. ويحمي جلاديه بقانون حماية المعذبين، ويغير التركيبة السكانية بتوزيع الجنسية البحرينية بشكل مدروس كما تفعل "اسرائيل"، ويقرر التطبيع مع ذلك الكيان المحتل، ويغير اسماء المناطق التاريخية لفصل البلاد عن تاريخها، ويصادر الارض بعقلية المحتل ايضا، فيسيطر على اكثر من نصف مساحة البلاد، ويحتل جزر ام النعسان والمحمدية (ام الصبان سابقا) و الخليفية (جدة سابقا)، وجزر حوار وبقية الجزر الصغيرة.

3- انه نظام لم يؤمن يوما بمفهوم الشراكة السياسية مع ابناء البحرين، فقد فرضت الظروف عليه تلك المشاركة بعد الاستقلال، ولكنه ما لبث ان تراجع عنها وعاد الى استبداده المطلق. وبعد الانتفاضة المباركة ونتيجة الضغوط الدولية، سعى لايهام المواطنين برغبته في الممارسة الديمقراطية عبر ميثاقه المشؤوم، وما ان اقر المواطنون ما يريده، حتى تخلى عن كافة وعوده التي صاحبت ذلك الميثاق.

4- انه نظام استكباري، لا يستطيع التعايش مع ابناء البحرين على ارضية المساواة، بل ان افراده يعيشون في مناطقهم، ويتمركزون في الرفاع التي يمنعون بقية المواطنين من تملك الاراضي فيها، ولا يختلطون مع بقية المواطنين، فلهم دائرتهم الاجتماعية الخاصة، وتحالفاتهم في الخارج، ولا يستطيعون كسر الحواجز القبلية والطبقية مع سائر الناس.

5- انه نظام يقوم على اساس خطير اسمه "الفتح" وهو عنوان له ابعاده الخطيرة التي تكرس حالة الحرب مع ابناء البحرين. فالفتح ظاهرة تستبطن اعتبار اهل البحرين كفارا. فالفتح لم يتم في التاريخ الاسلامي الا للبلدان التي لم يسلم أهلها. وإصرار آل خليفة على استعمال مصطلح الفتح، والمبالغة في استعماله بشكل استفزازي يعكس اصرارهم على مفهوم الاحتلال واضفاء شرعية دينية عليه.

في ظل هذه الحقائق، ليس امام أبناء البحرين الا الاستمرار في معارضة هذا النظام الذي ينتمي الى سؤال جديد – قديم، يطرح على كل تحرك جاد في البحرين ام غيرها. فاذا نجح ذلك التحرك، قيل ان الظروف كانت مواتية، وان لم يكتب له النجاح ألقي شيء من اللوم على الظروف. مع ذلك اقول ان الظروف الاقليمية والدولية في الوقت الحاضر ملائمة جدا لتحرك شعبي على اوسع نطاق لارغام العائلة الخليفية على واحد من امرين: اما الاصلاح الحقيقي او الغياب عن الساحة. واوجز تلك الظروف في ما يلي:

1- ان العالم في الاعوام الخمس عشرة الاخيرة قطع شوطا كبيرا في مواجهة الاستبداد والقضاء على الديكتاتوريات العريقة. فسقطت اغلب الانظمة الشمولية في آسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية، واصبح الذوق العام يرفض الاستبداد المطلق والديكتاتوريات. ولاسباب اقتصادية وسياسية، استطاعت العائلة الخليفية تضليل الآخرين بوجود مشروع اصلاحي، وأجلت بذلك الاستحقاقات المرتبة على استمرار ديكتاتوريتها.

2- ان العالم يرفض حكم الاقلية، فواجه حكم الاقلية البيضاء في روديسيا سابقا وجنوب افريقيا وغيرهما، وبشيء من العمل الاعلامي الجاد، سيكتشف العالم قبح حكم الاقلية الخليفية في البحرين وعدم انسجامه مع الذوق العام.

3- ان المنطقة عموما تتجه تدريجيا نحو شيء من الانفتاح، بعد ان اصبح امرا محتوما سقوط الانظمة التي تصر على القمع. والفساد الذي تمارسه العائلة الخليفية أصبح يزكم الانوف، وهو فساد مالي من مظاهره استلاب هذه العائلة حوالي ثلثي العائدات النفطية، بالاضافة الى مصادرة الاراضي البرية والبحرية، وفساد اداري تجسده سياسة الخلفنة وتأميم كافة فعاليات المجتمع المدني، بما في ذلك السعي لتأميم الشؤون الدينية بعد ان تم تأميم الجمعيات السياسية وبقية مؤسسات المجتمع المدني. هذه المظاهر، فيما لو تصدى لكشفها المناضلون، تؤثر كثيرا على الموقف الدولي الذي يسعى آل خليفة لاستمالته عبر شراء مواقف الساسة والنشطاء والصحافيين في الداخل والخارج. ويكفي الاشارة الى ان الحكام الجدد، يمارسون الفساد المالي على نطاق اوسع مما كان يمارسه زعيم الحقبة السوداء وعصابته. وحتى ولي العهد الذي ادعى في بداية الامر انه سوف يواجه الفساد، اصبح متورطا في هذا الفساد الى راسه، حتى أصبح يعرف ب "شيخ بحر" في اشارة الى العمولات التي يتقاضاها في مقابل دفن مساحات واسعة من البحر. وما نظام "منح ولي العهد" الا شاهد آخر على استلاب اموال الشعب باليد اليمنى، واعادة جزء صغير منها باليد اليسرى لتغطية السرقات والنهب. وفي غياب اي شكل من اشكال الرقابة او المحاسبة، يتم استلاب البلاد واستعباد العباد.

4 - ان الغرب عموما اصبح محرجا جدا بمواقفه الداعمة للاستبداد والقمع منذ عقود. والتحالف الانجلو امريكي اصبح محاصرا من الناحيتين السياسية والاخلاقية، ومطالبا بتحديد موقف رافض للاستبداد العائلة الخليفية استطاعت احتواء قطاع كبير من المعارضة باساليب مختلفة، ضمن سياسات تمزج بين الاساليب النفسية والاغراءات والتخويف واستغلال نقاط الضعف لدى بعض الرموز، لمنع العمل الجاد خارج البلاد. فمثلا منعت الخبراء الدستوريين من حضور المؤتمر الدستوري العام الماضي، وانتقمت من بعض المناضلين الذين اخترقوا الحصار وحملوا القضية الى العالم، وقننت ضمن قانون الجمعيات منع اي تواصل مع العالم الخارجي، وهي تسعى لتقنين ارهاب الدولة بعنوان مواجهة ارهاب الافراد. هذه سياسات متطورة جدا لضمان الصمت، وتكميم الافواه، والعالم مستعد لدعم نضال الشعب اذا قرر ايصال ظلامته الى خارج الحدود. ان واشنطن ولندن تستفيدان من حالة صمت الاغلبية، وتواطؤ الاقلية مع الديكتاتورية الخليفية، لدعم الحكم، وعدم ازعاجه، بل واعتباره نموذجا متطورا للحرية والديمقراطية في المنطقة.

5- ان نضالنا لا يستمد قوته من اي دعم خارجي، بل ينطلق من ارادة شعبية ترفض الاستسلام لديكتاتورية العائلة الحاكمة، وتصر على مواجهة كافة المشاريع التخريبية ضمن المشروع السياسي لهذه العائلة الجائرة. ومن هذه المشاريع مصادرة الارادة الشعبية في الادارة والتشريع، وتكريس استبداد الحاكم وعصابته، وتغيير الهوية الثقافية والدينية للبلاد عبر مشاريع التغريب والتمييع الاخلاقي، واستلاب ثروات البلاد واراضيها، والامعان في امتهان كرامة الانسان بتكريس البطالة والعوز والفقر، وحرمان المواطنين من السكن بعد استباحة الاراضي ومصادرتها وبيعها، وتكريس نظام المكرمات بديلا لحكم القانون، والتجنيس السياسي الهادف لتغيير التوازن السكاني في البلاد، وهي جريمة تفوق كافة الجرائم التي ارتكبتها العائلة الخليفية، والتي كان من بين حلقاتها الاخيرة "بحرنة" مايكل جاكسون.

6- لقد صمد المناضلون امام قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة التي كان بطلها عبد الرحمن بن جابر آل خليفة، وتحدوا التعذيب الذي مارسه بحقهم امثال عبد العزيز عطية الله آل خليفة، واليوم اصبحوا امام تحدي المكرمات والهبات الخليفية، و "الديمقراطية" الفريدة من نوعها، التي تقوم على اساس: قولوا ما تشاؤون، ونفعل ما نشاء. ان لدى هذا الشعب امكانات هائلة، ورغبة في مواصلة النضال، وما مشاركته بعشرات الآلاف في المسيرات الاخيرة، ومسارعته العام الماضي للاشتراك في الجمعيات السياسية للتوقيع على العريضة الا تأكيد لحقيقة واحدة، وهي ان شعب البحرين كريم بطبعه، ثوري بسليقته، يأبى الاستسلام ويسارع للحضور في ساحات

تتمة الإفتتاحية من صفحة 1

البيان ليدعم موقف شعب البحرين الرافض لنظام الا ستبداد الخليفي، وليؤكد شرعية المطالبة بمحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب وفي مقدمتهم عبد العزيز عطية الله آل خليفة، وعادل فليفل وايان هندرسون وخالد المعاودة وخالد الوزان. ومرة اخرى ينصر الله المظلومين من ابناء هذا الوطن، ويدحر العصابة السفاحة التي ولغت في دماء الابرياء من رجال ونساء واطفال، ويثبت ان دماء الشهداء ستظل تطارد القتلة حتى ينالوا جزاءهم العادل في الدنيا، قبل عذاب الآخرة. وتبع ذلك التقرير المهم الذي صدر عن "مجموعة الأزمات الدولية" حول جريمة التغيير الديمغرافي الذي تمارسه العائلة الخليفية بحق الاغلبية الشيعية في البحرين. واعتبر ذلك التقرير أهم وثيقة دولية حول هذه الجريمة، وأكثرها شجاعة في توصيف الوضع الحالي واقتراح الحلول التي لا يتوقع ان تقوم العائلة الخليفية بأية خطوات لتنفيذها، وذلك بسبب حقدها على ابناء البحرين، ورغبتها التاريخية في تغيير الملامح الثقافية والمذهبية لهذه الجزر المعذبة.

وتواصلت الانتصارات الشعبية خلال شهر الصيف، فخرجت المسيرات والاعتصامات التي نظمتها اللجان الشعبية مثل لجنة العاطلين، ولجنة الشهداء وضحايا التعذيب، ولجنة الاسكان، وجميعها مؤسسات اهلية تعمل خارج الاطر الخليفية. وتعرض بعض هذه المسيرات للقمع تارة والتهديد اخرى. كما عملت آلة التشويش السلطوية، بتحريك بعض المواطنين ضد هذه الفعاليات السلمية باعذار شتى، ولكن، بقيت الارادة الشعبية ثابته، وفشلت كافة المحاولات لمنع تفاقم الغضب الشعبي ضد الفساد المالي والاداري والسياسي لهذا النظام الحاقد. وخلال فصل الصيف، تركزت جهود المقاومة المدنية للاستعداد لمنتدى المستقبل الذي ترعاه الامم المتحدة لتقييم الاوضاع الديمقراطية في الشرق الاوسط. وبرغم محاولات آل خليفة لاستغلال المؤتمر، فقد نجحت المقاومة المدنية في حرمانهم من ذلك. فتكثفت الاتصالات مع الجهات المشاركة، وبعثت لهم ادبيات المعارضة التي تكشف زيف الواقع وخطر استمرار عقلية الحكم الخليفي المتخلفة، ونظمت اللجان الشعبية اعتصامات ومسيرات قبيل المنتدى وخلاله، ووصل صوت الشعب الى اسماع المشاركين في المنتدى من خلال الاعتصامات والندوات التي نظمت خلال انعقاده، ومن خلال الاتصال المباشر مع المشاركين والصحافيين. وقد ساهمت سياسات العائلة الخليفية في إفشال المنتدى خصوصا باصرارها على استبعاد الجمعيات والمؤسسات غير المسجلة في اطار قوانينها وتشكيلاتها من العمل السياسي والاتصال بالجهات الخارجية.

وجاء فشل المنتدى صفعة أخرى بوجه النظام الخليفي الذي فشل كذلك في الحصول على اية اشادة تذكر من قبل المشاركين. وحتى وزيرة الخارجية الامريكية لم تذكر البحرين ضمن الدول التي تتوفر على ممارسة ديمقراطية معقولة، الامر الذي أزعج رموز النظام كثيرا. وسبق المنتدى اصدار العائلة الخليفية قانونا جديدا للجمعيات يجبرها على العمل ضمن قوانينها ودستورها، الامر الذي أدى الى حالة استقطاب جديدة من شأنها ان تبلور العمل السياسي المعارض بشكل أكثر فاعلية وأقل مسايرة لاملاءات رموز الحكم الجائر. واخيرا جاء التصاعد النوعي في اداء اللجان الشعبية، بعد ان قررت لجنة العاطلين تصعيد الضغط على العائلة الخليفية من خلال المسيرات والاعتصامات. وجاءت ردة فعل النظام بوحشية متناهية، كشفت المزيد من الجوانب القبيحة للعائلة الخليفية، خصوصا ما تردد عن قيام مرتزقتها بالاعتداء الجنسي على احد المشاركين في هذه المسيرات، ثم التصدي للعاطلين بالقمع الوحشي الذي اعاد الى الاذهان ما فعله مرتزقة الشيخ حمد من اعتداءات وتعذيب للمشاركين في اعتصامات مماثلة في مطلع العام.

العام الجاري ينقضي اذن وقد حققت المعارضة الشيء الكثير، فقد عادت الاوضاع الى التوتر مجددا، وصدرت شهادات دولية عديدة تدين العائلة الخليفية، وتراجع الدعم الدولي لمشروع الشيخ حمد، واصبح الوضع مهيأ لمنازلات جديدة بين ابناء البحرين والعائلة الخليفية الظالمة. ويتوقع ان تتطور هذه المنازلات في الاسابيع المقبلة، خصوصا مع حلول ذكرى عيد الشهداء في السابع عشر من ديسمبر، وهو اليوم الذي أصدرت العائلة الخليفية فيه قرار اطلاق النار على المواطنين في الايام الاولى للانتفاضة المباركة، وأدى ذلك الى سقوط اول شهيدين خالدين. وبعد جهود متواصلة، أدرك العالم حقيقة الوضع الذي تحدثت عنه المعارضة، وزيف ادعاءات العائلة الظالمة، وهذا انجاز كان يبدو صعب المنال قبل بضع سنوات، ولكنه اصبح حقيقة تجلت للجميع، ليس في البحرين فحسب، بل لدى المهتمين بقضايا الحرية والديمقراطية في العالم.

إلى الشهيدة فضيلة

الشاعرة: وردة المهتدي

إيه يا توأم روحي
و صدى الآهة من أعماق عمقي
و اهتزاز النصل
في وجه ذبولي ...
و ابتسامات جروحي
رفرفي و ابتهلي وارتجلي
فالروح ولهى
للقاء يتردّى الحزن
في ليل ذهول و ذهول و ذهول...
لا تقولي إن للموت سبيلا
أو إلى البعد سبيلا
لا تقولي ....
أنت أيقونة حبي
أنت ريحانة قلبي
بعدما غنت قوافينا
و سارت لترانيم وداع و أفول ...
كم ضحكنا
و لهونا
و عبثنا
و تسامرنا كتابات وأشعارا
فصار العمر كالحلم الطفولي ...
كم تشاجرنا طويلا
و بكينا
و مسحنا الدمع
بالضحكة و البوح الخجول...
و بنينا من بيوت السعف المخضرّ
أحلاما
و غطيناه في حب عن الريح
البليل ...
و قطفنا التين والتوت
و عانقنا الفراشات
و سرنا في لدهاليز
و كقانا معا
ترقب هامات النخيل ...
و افترشنا الأرض ساعات
غفونا
بين أسراب طيور و زهور ونجيل
و تناغمنا على عذب خرير
و ترانيم هديل ....
و سهرنا و درسنا
الجبر و الأحياء
و الآداب والصبر
على معزوفة الليل الطويل ....
وائتلفنا
بهدى المأتم نورا
من حسين نأخذ العبرة
من زينب والزهراء نبكي
نذرف الدمعة و الحسرة و الآهة
من فيض جواء و غليل ...
و تعاهدنا بأن
نصنع من آمالنا
حبا ومن أرواحنا كل منال
مستحيل
و مضى الدرب بنا عاما فعاما
و كبرنا
فتلقتنا المسافات
و غصنا
و هوى اللهفة
ما نال صراع الدهر منه
في كثير أو قليل ....
و حضنّاه (عليّا) .....(1)
وافر الضحكة
بسّام المحيّا
و انتظرناه على موعدنا
كلّ خميس
ينشر الفرحة في القلب العليا ...
قلتِ لي يا أخت يوما :
ليته يغدو خطيبا
قلتُ: ياليت
فقلتِ:
ليته يمسي أديبا
قلتُ :يا ليت
فقلتِ:
ليته يضحى شهيدا
فوجمنا و ضحكتِ ..
ثم أردفت :
بأن الأرض لا يعمرها
غير خطيب
أو أديب
أو شهيد ...
و مشينا
ثم قلتِ:
آه لو يرزقني الله الشهادة ..
فتضاحكنا
تمنّينا
افترقنا
و جهلنا
أنّ للدهر
نبال
تسرق الفرحة من أحلامنا
في غفلة العمر السعيد ....
و افترقنا
و مضيتِ
سفرا دون وداع
غربة دون لقاء
يسكت الآهة في القلب
العميد ...
آه لو يرجع عمر
وطر أحلى من الشهد
و من كل التحايا
و ابتسامات الوليد ...
آه يا توأم روحي
سامحيني